

الرسالة الأكملية

فَمَا يَجِبُ لِلَّهِ مِنْ صِفَاتِ الْكَمَالِ

لشيخ الإسلام

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨ هـ)

قائمه وفهرسه وقدم له

أحمد حمدي إمام

مطبعة المكي

المؤسسة السعودية بعمان

٦٨ شارع العباسية - القاهرة . ت : ٨٤٧٨٥١

نشر وتوزيع
مؤسسة عبد الفتاح المدني
للطباعة والنشر والتجليد
ت ٦٤٣٢٣٦٢ ص. ب ٢١٨٣
جـ د

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَهُ الْكِبَرِيَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾
[سورة الجاثية : (٢٧)]

تقديم

الحمد لله الواحد الصمد ، له النثل الأعلى ، وصلاة وسلاما على رسوله محمد وآله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد : فهذه واحدة من رسائل شيخ الإسلام ، كتبها جواباً مفصلاً عن سؤال شمل خلاصة الآراء في صفات الله سبحانه وتعالى والاختلاف حول ما يجب إثباته منها لأنه صفة كمال ، وما يتعين نفيه عنه لأنه صفة نقص : من الصفات الخبرية أو الفعلية أو الوجودية أو النفسية أو الإدراكات - وقد طلب السائل بياناً شافياً يجمع بين معرفة الحكم وإيضاح الدليل .

وقد بنى شيخ الإسلام فتواه على مقدمتين :

أولاهما : أن الثابت لله تعالى هو أقصى ما يمكن من الأكملية ، وهو كمال لا نقص فيه ثابت له تعالى يستحقه بنفسه المقدسة ، مستلزم نفى تقيضه من الحياة لا الموت ، والعلم لا الجهل ، والقدرة لا العجز ، وذلك بمقتضى :

١ - الأدلة العقلية .

٢ - والبراهين اليقينية .

٣ - ودلالة السمع .

والثانية : أنه يلزم :

١ - أن يكون الكمال ممكن الوجود .

٢ - وأن يكون سليماً عن النقص ، فإن النقص ممتنع على الله تعالى .

وهو بهذا ينفي الكمال النسبي لأنه مستلزم للنقص فيكون كمالاً من وجه دون وجه .

ومع ذلك فهو يقرر أن الإقرار بالخالق وكماله يكون فطرياً ضرورياً في حق من سلمت فطرته ، وإن كان مع ذلك تقوم عليه الأدلة الكثيرة - وقد يحتاج إليها كثير من الناس عند تغير الفطرة وأحوال تعرض لها - ومن هذه الأدلة : الدلالة الشرعية وهي القرآن الصادق الذي هو الدليل السمعي ، وقد اعتمد عليه متأخرو علم الكلام في إثبات الصفات من الكتاب والسنة - مخالفين شيوخهم لاعتمادهم على الأدلة العقلية كلها - فمادل عليه الشرع يعلم بالعقل .

ويدل « ابن تيمية » على ثبوت الكمال لله تعالى بالعقل والنقل .

فن حيث العقل : هو الكمال الممكن الوجود الذى لا نقص فيه ، وما جاز له من الكمال وجب له ، وهذا هو « التمام » وما وافق عليه أهل الفلسفة والكلام ، وأقر به جمهور من أهل الفقه والحديث والتصوف .

أما من حيث النقل : فإن الله قد بين فى كتابه العظيم أن له للثل الأعلى بصفات الكمال ، فهو الخالق ، العادل ، العالم ، الهادى إلى الحق ، السميع ، البصير ، الغنى ، الحميد ، المجيد ، له الحمد فى الأولى والآخرة .

فن جعل الواجب الوجود لا يقبل الاتصاف ، فقد جعله من جنس الأصنام الجامدة التى عابها الله ، وعاب عابديها .

فإن التوحيد له أصلان :

أولها : أنه سبحانه وتعالى هو المستحق للعبادة لا إله إلا هو .

وثانيهما : إثبات صفات الكمال له دون سواه .

وهذا ما أفادته نصوص القرآن الكريم رداً على المشركين وأهل التعطيل .

كما أن صريح العقل يقضى بأن الذات المتصفة بالصفات أكل من الذات المتجردة منها .

ويأخذ « ابن تيمية » فى تفصيل الآراء المجملة ، ويناقشها ، ويحاج (الفلاسفة) قائلا :

« إنا لا نطلق على صفات الله أنها غيره ولا أنها ليست غيره ، لأن لفظ

(الغير) مجمل يوم بمعان فاسدة . فالصفة لاتنفصل عن الذات ، والصفة والذات متلازمان ، وهذا كمال نفسه ، لاشئ مباين لنفسه .

والدليل العلمى دل على وجود موجود بنفسه لافاعل ولاعلة فاعلة ، وأنه مستغن بنفسه عن كل مايباينه ، وإنما جاء الزيف والضلال لأهل الإلحاد والمتفلسفة من أنهم يعمدون إلى وضع معان مبتدعة لما جاء بالدليل السمعى - وهو القرآن - فلا يفهمون ألفاظ (الغير والمثل) وسوى ذلك كما جاءت به .
وإذا كان (المعتزلة) يجعلون الصفات افتقاراً من الذات ، فإن «ابن تيمية» يرد عليهم بأن «تقدير ذات مجردة من جميع الصفات إنما يمكن فى الذهن لافى الخارج . وهذا فرض ممتنع» .

وبهذا يبطل (الافتقار) ويثبت (التلازم) بين الذات والصفات .

بل يقول : « إن التلازم بين الذات ، وصفات الكمال هو كمال الكمال . فكمال القدرة صفة كمال ، وكون الإرادة نافذة لا تحتاج إلى معاون ولا يعارضها مانع وصف كمال . فليس الكمال المطلق إلا فى الوجدانية » .

ثم ينفى (الظلم) عن الله سبحانه وتعالى بأن مايفعله الله من تعذيب على المقدر عليه ليس ظلماً منه لأن العدل والرحمة من لوازم ذاته ، فيمتنع اتصفانه بنقيض صفات الكمال التى هى من لوازمه ، وسبب هذا جهلنا بحكمة الله ، ولأنه سبحانه حرم الظلم على نفسه ونهاها عنه .

ثم يثبت (للكلاية) أن الله قديم لاتحله الحوادث ، ويناقش الأفعال من حيث الأزلية والآنية .

ويُفسر (الغضب) بأن (غضب) الله تعالى لا يلزم أن يكون مثل غضبنا كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا .

وأما (الضحك) فإنه صفة كمال ، وإذا كان الضحك فينا مستلزماً لشيء من النقص فالله منزّه عن ذلك .

وأما (التمجّب) فإنه إذا كان استمظاماً للمتعبج منه فإنه تعالى يتمعّب تعظيماً لما يستحق ذلك لعلمه به .

ويُرد شيخ الإسلام على (منكرى النبوات) بأن إرسال الرسل من أعظم الدلالة على كمال قدرة الله وإحسانه ورحمته ، وهذا من صفات الكمال لا النقص .

وأما (المشركون) الذين يطلبون الشفعاء والوسائط للتقرب إلى الله فيقول لهم :

« إن الله تعالى موصوف بالكمال فوجب أن يكون متصفاً بأن يسمع كلام عباده بلا وسائط ، ويحيب دعاءهم ، ويحسن إليهم بدون حاجة إلى حجاب ... فليس تقرّبهم إليه غضاً منه » .

ويبطل في رسالته هذه أقوال (نفاة الصفات) في إثباتهم للأسماء ونفيهم للصفات خوفاً من أن يكون الموصوف بها جسماً ، ففي زعمهم أن الصفات أعراض لا يوصف بها إلا ماهو جسم ولا يعقل موصوف إلا جسم .

ومع هذه الآراء لا يترك « ابن تيمية » المعاني والألفاظ ، بل يناقش

مدلول (العرض والجسم والركب) مناقشة علمية دقيقة من حيث اتصالها بالذات أو أنها تقاوص ، أو من حيث علاقتها الزمانية ، كما يعتبر أن الأعراض والحوادث لنظان مجملان .

وبمثل هذا يبين معاني : الصمد ، والمائلة ، والغير ، والذات ، والركب ، والعرض ، والحدث ، والمناسبة .

وخلاصة هذا كله أن الكمال إنما استفاده الخلق من الخالق ، والذي جعل غيره كاملاً أحق بالكمال منه ، وأن قياس الإنسان الرب على نفسه خطأ يؤدي إلى الضلال .



ونحن الآن في عصر قد غرتنا فيه قدرة الإنسان وعلمه . كما حيرتنا علاقة الإنسان بالإنسان من الظلم والقسوة والتشريد ، وتعرض لنا كل يوم آراء وأخبار . ولن يعصمنا من الحيرة والضلال غير ما قال به شيخ الإسلام وهو :

« أن ما جاء به الرسول صلى الله عليه وسلم هو الحق الذي يدل عليه المعقول ، وأن أولى الناس بالحق أتبعهم له وأعظمهم له موافقة ، وهم سلف الأمة وأئمتها الذين أثبتوا الكمال لله تعالى بما دل عليه الكتاب والسنة من الصفات ونزهوه عن مماثلة المخلوقات » .



إن هذه الرسالة مثل حي أمامنا على حرية المسلمين في التفكير من حيث الآراء المحفوظة فيها لاختلاف المذاهب ، وعلى عظمة علمائنا ومناهجهم وإحاطتهم بكل رأي ومذهب — دون تخرج في المناقشة — وتقضهم لكل

ضلال ، ولا نقول بمناهج الفلسفة وعلم الكلام ، ولكن بعلم الإسلام القائم على فقه الكتاب والسنة ومعرفة لغة العرب . وبهذا كله ناقش شيخ الإسلام مختلف المذاهب وللعل والفعل بأدلة النقل والعقل في هذه الرسالة وغيرها .

فإن الإعراض عن الكتاب والسنة ودعوى الإحسان والتوفيق مشابهة للمناقين ، وكان هذا ضرراً منشؤه الاعتماد على كتب الروم واليونان وتأثير المتكلمة وغيرهم بذلك . وما كان السلف يأخذون بالتأويل والتمثيل والتعطيل في أسماء الله وصفاته ، وقد اتبع شيخ الإسلام مذهب السلف ، وبه رد — في هذه الرسالة وغيرها — على أهل الكلام وأهل التأويل والمعطلة والفلاسفة والمعتزلة — بغداديين وبصريين — وعلى الكرامية والكلابية ، والأشعرية ، والشيعة والاتحادية ، والحلولية ، والملحدة من للتفلسفة والقرامطة والجهمية وغيرهم .

وتشبه آراء هؤلاء — مجتمعة أو مفترقة — آراء في عصرنا الحديث تأخذ مداخل إلى أفكارنا وآرائنا — جهلاً أو قصداً — بدعوى حرية الفكر أو الروحية أو التحديث والتجديد في الدين والأدب ، وتتسرب منها آراء الماسونية والبهائية والشيوعية واليهودية والمسيحية . ولا يعصمنا من هذا غير مذهب السلف من فقه القرآن العظيم والسنة الشريفة ، والاطلاع على كتب الفاهمين لها . ومنها كتب شيخ الإسلام ورسائله — التي منها هذه الرسالة — وكتب تلاميذه الذين نهلوا من علمه في القديم والحديث .



أما هذه الرسالة « الأكملية » فقد ذكرها من ترجوا الشيخ الإسلام :

١ - « البزار » الذى سماها فى (الأعلام العلية) « كتاب إثبات الكمال » .

٢ - « ابن القيم » الذى ذكرها فى (أسماء مؤلفات) ابن تيمية باسم « فتيا تتضمن صفات الكمال مما يستحقه الرب سبحانه » .

٣ - وقال عنها « ابن عبد الهادى » فى (العقود الدرية) : إنها « قاعدة تتضمن صفات الكمال ، وما الضابط فيها مما يستحقه الرب تعالى ، وتسمى الأكملية ، والإحاطة الكبرى » فأشار إلى محتواها مع ذكر اسمين لها .

وقد طبعت من قبل — على قدر علمى — طبعتين :

الأولى : ضمن الجزء الخامس من (مجموعة الرسائل والمسائل) باسم « تفصيل الإجمال فيما يجب لله من صفات الكمال » وهى الرسالة الثانية (ص ٣٧ — ٨٠) بعناية « السيد محمد رشيد رضا » بدار المنار سنة ١٣٤٩ هـ .

والثانية : ضمن (مجموع فتاوى شيخ الإسلام) المجلد السادس (ص ٦٨ - ١٤٠) جمع « الشيخ عبد الرحمن العاصمى » بمطابع الرياض سنة ١٣٨١ هـ باسم « تفصيل الإجمال . . . ، والأكملية » .

فالذين سموها (تفصيل الإجمال) إنما نظروا إلى منهج « شيخ الإسلام » ، من إيراد الأقوال الجملة والتفصيل والبيان فى جوابه عنها .

ومن سماها (الأكملية) فقد نظر إلى تقرير صفات الكمال لله تعالى .

وقد أمرنا فى هذه الطبعة الجديدة تسميتها (الرسالة الأكملية) فهو اسم قد عرفت به ، يؤكد ماورد فى أولها من « أن الكمال ثابت لله ، بل

النايت له هو أقصى ما يمكن من الأكلمفة . واعتبار شفخ الإسلام أن
النبي صلى الله عليه وسلم قد وصف الرب بالأكلمفة .

وقد قوبلت طبعتنا هذه على المطبوعتين السابقتين ، واتخذنا (طبعة للنار)
أصلا لما بأخرها من أنها : علقت فى مفتتح سنة ٧٣٦ هـ ، فهى قريبة عهد بوفاة
« ابن تيمية » ، وبعمارضتها بان لنا اختلافها عن (طبعة الرياض) من حيث
التقديم والتأخير فى مواضع — رغم أن مقدمة مجموع الفتاوى تذكر اشتغالها
على مجموعة الرسائل والمسائل — وكذلك بين الفهرسين . بجانب أن هناك
بعض فروق بين الطبعتين ، وبهذا كان لدينا نسختان .

لذلك أثبتنا صفحات الفصول من (طبعة الرياض) بهامش طبعتنا ،
وأشرنا إلى مواقع الاختلاف بين المطبوعتين . كما أثبتنا الفروق بينهما ، وما
اقتضاه المعنى والسياق أثبته بين حاصرتين ، وما احتفل الوجهين تركته بالهامش .
أما ما زدته فى النص أو حذفته فقد نبهت عليه وهذا قليل ، ومالم
أنص عليه فهو من الأصل .

وكذلك حذف عناوين المطبوعتين — وهى طويلة فى فهرس مطبوعة
الرياض ، وتحتل رؤوس الصفحات فى (طبعة النار) بجانب فهرس موجز —
وقد أبقيت منها على أربعة عناوين داخلية كبيرة .

ثم وضعت عناوين متميزة عن النص بين معقوفين تلخص الفكرة .

مع فهرس للأعلام والمصطلحات والمسائل ملحق بأخر الطبعة لتسهيل
المراجعة ، وتحصيل الفائدة . وكذلك خرجت الآيات ، وضبطت

ما احتاج إلى ضبط من الكلمات ، وصححت ما كان من أخطاء المطبوعتين
السابقتين .



وإني لأرجو الله أن يتقبل عمل مجتهد فيؤجرني عليه ، فنه الثواب وبه
التوفيق وعليه التوكل . ورحم الله شيخ الإسلام وغفر لنا وله ، وسبحان
القائل في محكم كتابه : ﴿ أَلَمْ تَرَوْا أَنَّ اللَّهَ سَخَّرَ لَكُمْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي
الْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً وَمِنَ النَّاسِ مَن يُجَادِلُ فِي آلِهَةٍ بِغَيْرِ
عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَابٍ مُّنِيرٍ ﴾ [سورة لقمان : ٢٥] .

وصلى الله العظيم والحمد لله على نعمة الإسلام .

{ ١٧ من جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣ من الهجرة
الفاخرة في الجمعة } أول أبريل سنة ١٩٨٣ ميلادية

أحمد محمدى إمام